Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 11 (2023) • P: 30 - 13
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The effectiveness of applying the accrual basis of accounting in the public sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Mrs. Jameelh Mohammed Al-Garni*[1], Dr. Maha Faisal Al-Sayegh[1]

[1] College of Business and Economics | King Abdulaziz University | KSA

Received: 26/5/2023

Revised: 18/06/2023

Accepted: 10/07/2023

Published: 30/11/2023

* Corresponding author: rereragab54@yahoo.com

Citation: Al-Garni, J. M., & Al-Sayegh, M. F. (2023). The effectiveness of applying the accrual basis of accounting in the public sector in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7*(11), 13 – 30. https://doi.org/10.26389/AJSRP.L261222

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The aim of this research is to study the effectiveness of applying the accrual basis of accounting in the public sector in the Kingdom of Saudi Arabia. Particularly, its impact on developing the performance of financial departments, achieving strategic goals to improve the quality of financial accounts in the government sector, and enhancing the principle of transparency. The study population is the government agencies that were selected at the initial stage of applying the accrual basis in the Kingdom of Saudi Arabia. The study sample is represented by the Ministry of Environment, Water and Agriculture and its national centers (National Center for Meteorology, National Center for Environmental Compliance Control, National Center for Vegetation Cover and Combating Desertification).The reason for choosing this ministry is because it is one of the important ministries that contains a large number of activities, in addition to the diversity of financial departments in each activity and the accounting and accounting interests in each affiliated center. The questionnaire was used as a tool for collecting data, as it was distributed to (60) employees from the Financial Management Department, where their job titles and positions vary from auditors, accountants and financial managers. Results of the study showed that the transition to the accrual basis of accounting helps in providing financial reports that are characterized by honest representation of the phenomena to be disclosed in the government entity, and the application of the accrual basis of accounting contributes to the existence of control procedures to ensure the correctness and integrity of the processing of financial data and raise the efficiency of performance Financial and administrative in the public sectors.

Keywords: accounting accrual, quality of financial accounts, financial reports, raising the efficiency of financial performance, validity of data.

مدى فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على وزارة البيئة والمياه والزراعة خلال عام (2021)

أ. جميلة بنت محمد القرني*[1]، الدكتورة / مها بنت فيصل الصائغ[1]

[1] كلية الإدارة والاقتصاد | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف هذا البحث إلى دراسة مدى فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية وأثر ذلك في تطوير أداء الإدارات المالية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتحسين جودة الحسابات المالية في القطاع الحكومي، وتعزيز مبدأ الشفافية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث كان مجتمع الدراسة هو الجهات الحكومية التي تم اختيارها كمرحلة أولية لتطبيق أساس الاستحقاق بشكل تجريبي في المملكة العربية السعودية. أما عينة الدراسة، فتتمثل في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز الوطنية التابعة لها (المركز الوطني للأرصاد، المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر) والسبب في اختيار هذه الوزارة؛ لأنها من الوزارات المهمة التي تحتوي على عدد كبير من الأنشطة، بالإضافة إلى تنوع الإدارات المالية في كل نشاط والاهتمامات المحاسبية والحسابية في كل مركز تابع لها. تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على (60) موظف/موظفة من قسم الإدارة المالية، وتختلف مسمياتهم ودرجاتهم الوظيفية من مدققي حسابات ومحاسبين ومدراء مالية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إن التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي يساعد في توفير تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد الكشف عنها في الجهة الحكومية، كما أن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي يساهم في وجود إجراءات رقابية لضمان صحة معالجة البيانات المالية وسلامتها ورفع كفاءة الأداء المالي والإداري في القطاعات العامة.

الكلمات المفتاحية: الاستحقاق المحاسبي، جودة الحسابات المالية، تقارير مالية، رفع كفاءة الأداء المالي، صحة البيانات.

مقدمة

نظراً للتطورات التي حدثت في الأنظمة المحاسبية وطرق إعداد الميزانيات العامة للدول وزيادة الإنفاق العام وزيادة المسؤوليات في الأجهزة الحكومية أصبح من الضروري التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق على تقديم نظرة واضحة وصورة دقيقة وحقيقية للوحدات الحكومية، هذا ما أكدته دراسات عديدة من ضمنها (هناء، 2017) ودراسة (جاسم، 2014)، وأيضا يحسن كفاءة وأداء الأعمال المالية الحكومية، بالإضافة إلى جودة التقارير المالية الحكومية (Harun et al., 2016).

يعرف الاستحقاق بأنه " إحدى أدوات مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، فطبقاً له يتم إثبات الآثار المالية للعمليات والأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة، مع الأخذ في الحسبان كافة المعاملات النقدية والآجلة، إضافة إلى عرض أي تغيرات تطرأ على أسعار الأصول والالتزامات (الشيرازي،1990، ص 282)

كما عرف بأنه "عملية الاعتراف بالمعاملات والأنشطة التي تؤدي إلى إيرادات محققة أو موارد مستهلكة، بصرف النظر عن توقيت تحصيل أو سداد النقدية المرتبطة بها" (الرشيدي، 2013، ص 11).

يأتي التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العامIPSAS ، وتحقيقاً لإحدى ركائز أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 حيث قامت وزارة المالية بإنشاء مركز الاستحقاق المحاسبي وفقا لأفضل الممارسات والتجارب العالمية، والاستفادة منه في استدامة التطوير للنظام المحاسبي والمالي في المملكة العربية السعودية (المحاسبي، 2019).

بدأت مرحلة الإطلاق التجريبي لمبادرة التحول إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق على عدد من الجهات الحكومية، منها وزارة البيئة والمياه والزراعة حيث يعتبر التطبيق التجريبي مرحلة أولية في تحول نفس الجهات إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

مشكلة الدراسة

يتضح من المقدمة السابقة توجه الدولة لخلق مركز مالي قوي، وجعلها من بين أفضل 15 اقتصاداً عالمياً حتى تكون قادرة على إعداد إطار للمالية العامة متوسطة الأجل، وبناء سياسات للإيرادات وتحسين نظام المحاسبة الحكومي، وتطوير البيئة الرقابية لتمكينها من أداء أعمالها بكفاءة وفاعلية، وبالتالي فإن الحل الأمثل لتحقيق ما سبق هو التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الحكومية والوزارات التابعة للدولة.

وحيث إن المملكة العربية السعودية تعتبر في مراحلها الأولى للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام فقد سعت إلى التحول المحاسبي وفقا لأفضل الطرق والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها مثل: نيوزيلندا وأستراليا (وزارة المالية،2018).

ومما سبق، يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل البحثي التالي (مدى فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية)؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، ومن ثم تتبلور أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- على حد علم الباحثة، هناك ندرة في الدراسات المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية، والتي تتناول تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، حيث ركزت الدراسات السابقة إلى التعرف على مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين وفق أساس الاستحقاق (حجو والعشي، 2021) وأيضا إلى التعرف على أثر تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية (الخرابشة وآخرون، 2020) بينما الدراسة الحالية ركزت على دراسة أثر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية.

2- لقد حظي موضوع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي باهتمام كبير من قبل المهتمين بمهنة المحاسبة خاصة بعد رغبة المملكة العربية السعودية في تحقيق رؤية 2030 الأمر الذي ألقى الضوء على أهمية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام.

3- في ظل رؤية المملكة 2030 وسعيها إلى خلق مركز اقتصادي ومالي قوي للدولة وجعلها ضمن أفضل الدول اقتصاديا في العالم فإن البحث في أثر التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وأهميته في القطاع العام سيعتبر استجابة لتعزيز رؤية المملكة 2030

وأهدافها، حيث إن الذي يعترف بالإيرادات والمصروفات حيث قبضها أو دفعها، أما أساس الاستحقاق فيعترف بالإيرادات والمصروفات في فترة حدوثها بغض النظر عن تحصيلها.

4- من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الأجهزة الحكومية الأخرى التي سوف تتحول مستقبلا إلى أساس الاستحقاق في تخطي العقبات التي من المحتمل أن تواجههم أثناء التحول إلى أساس الاستحقاق منها : أهمية وجود ورش عمل لموظفي الإدارات المالية لبيان أهمية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وضرورة توفر البرامج المحاسبية التي تساعد على التحول وتوفر الكوادر البشرية المدربة تدريباً جيداً على استخدام هذه البرامج ، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على القطاع الحكومي الذي سيتحول إلى أساس الاستحقاق في مرحلته التجريبية في المملكة العربية السعودية وبالأخص في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها (المركز الوطني للأرصاد، المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر)، وتم اختيار هذه الوزارة تحديداً كونها من الوزارات المهمة التي تحتوي على عدد كبير من الأنشطة منها بالإضافة إلى تنوع الإدارات المالية في كل نشاط والاهتمامات المحاسبية والحسابية في كل مركز تابع لها.

اسئلة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الاسئلة الرئيسية التالية:

ما أثر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية؟

وسوف يتم التحقق من صحة السؤال الرئيسي من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- لأي مدى سوف يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في الجهات الحكومية في عملية ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي؟

2- لأي مدى سوف يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام على إمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للعمليات المالية المحاسبية في القطاع العام؟

3- لأي مدى يتوافر لدى موظفي القطاع الحكومي التأهيل العلمي والمهني المناسب للتحول إلى مبدأ أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر وفاعلية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على إمكانية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من حيث ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي.
2. التعرف على إمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للعمليات المالية المحاسبية في القطاع العام.
3. التعرف على مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لدى موظفي القطاع العام للتحول إلى تطبيق أساس الاستحقاق.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1- دراسة (حجو والعشي، 2021) بعنوان " إمكانية تبني أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين (دراسة ميدانية على المحافظات الجنوبية" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين وفق أساس الاستحقاق، وللوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة الأدبيات السابقة، والدراسة الميدانية حيث تم توزيع (220) استبانة على العاملين في وزارة المالية في قطاع غزة، تم تحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية(SPSS) ، بالإضافة إلى إجراء (3)مقابلات مع عينة من أصحاب القرار في وزارة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن العاملين في وزارة المالية من موظفين وإدارات عليا لديهم المعرفة والخبرة الكافية بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق، إلا أنهم لا يمتلكون المعرفة الجيدة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأن النظام المحاسبي الحالي المستخدم في القطاع الحكومي من تقنيات وتكنولوجيا وبرامج ومخرجات لا ينسجم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق، وأنه لا يوجد تشريعات أو لوائح حالية تسمح بتطبيق أساس الاستحقاق، على الرغم من أن هناك توجهاً للانتقال إلى أساس الاستحقاق المعدل خلال عام 2021 م، وأن عملية الانتقال تتطلب تكاليف مرتفعة إلى حدّ ما تتمثل في تطوير النظام المحاسبي وتدريب الموظفين والإدارات العليا، إضافة إلى تكلفة الاستشاريين والخبراء وغيرها من التكاليف الأخرى. وفي ضوء هذه النتائج خلصت

الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إدراج مبحث معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كمادة تدرس في الجامعات، والانفتاح على المجتمع الدولي للاستفادة من تجارب الدول التي تبنت المعايير للاستفادة من تجربتهم وخبراتهم، وضرورة توفير التمويل المناسب من أجل تطبيق المعايير المحاسبية بشكل تدريجي.

2- دراسة (الخرابشة وأخرون، 2020) بعنوان " دور تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية." هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، وذلك من خلال بيان مدى الاستفادة من تطبيق أساس الاستحقاق في الحسابات الختامية الحكومية في الاردن. وتسليط الضوء على الانعكاسات والايجابيات، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبان لجمع البيانات الاولية لغايات التحليل الاحصائي من جميع موظفي أقسام الحسابات في وزارة المالية والدوائر المالية الحكومية الاردنية حيث تم توزيع 140 استبانة استرد منها 99 استبانة، ومن أهم نتائج الدراسة هناك دور لتطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي من خلال وجود علاقة ذات دلاله احصائية بين تطبيق اساس الاستحقاق وبين الاساس النقدي المستخدم أن تطبيق أساس الاستحقاق يسهم في معرفة القيم الحقيقية للأصول والالتزامات مما يساعد الحكومة على الرقابة ورسم السياسات المالية وتحسين الأداء الحكومي، ومن اهم توصيات الدراسة وضع العديد من السياسات المحاسبية بحيث تتلاءم مع النشاطات المختلفة لكل دائرة حكومية، ولا تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عالمياً ومحلياً اضافة الى توحيد في المسميات المحاسبية والالتزام بتطبيق السياسات حالها كحال الشركات، والعمل على تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطورات المحاسبية والتدقيق وبما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية في القطاع العام.

3- دراسة (الجنابي،2018) بعنوان " اساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في اعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الموازنة التخطيطية وأساسيات وطرق إعدادها ودراسة وتحليل الواقع العملي لإعداد الموازنات التخطيطية في الحكومات المحلية على أساس الاستحقاق المحاسبي والتعرف على أهم المشاكل التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الحكومات المحلية وتقديم التوصيات اللازمة لحل هذه المشاكل وتحديد أوجه القوة والضعف في نظام الموازنات فيها، ومعالجة نقاط الضعف ومحاولة تحسين نقاط القوة للمساهمة في تحقيق الأهداف. وكانت هذه الدراسة التطبيقية تتمثل في محافظة القادسية وأسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود تفعيل للموازنات التخطيطية في محافظة القادسية وذلك بعدما أظهرت الدراسة التحليلية وجود تدني عام في الموجودات مقارنة بعام 2015 حيث قلت نسبة النقد في الصندوق ومجموع الموجودات والموجودات الثابتة والدائنون بنسبة كبيرة، وزادت إجمالي الأمانات والدائنون بنسبة كبيرة، وأن الموازنات التخطيطية لها دور هام يتمثل في مساعدة الإدارة في تنفيذ وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات بما يتماشى مع الموارد المتاحة في الدولة.

4- دراسة (عبيدات وأخرون،2016)بعنوان " أثر تطبيق أساس الإستحقاق على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية المؤسسات الخاضعة لقانون موازنات الوحدات الحكومية. " هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق أساس الاستحقاق على جودة التقارير المالية (الملائمة ،الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في المؤسسات الخاضعة لقانون موازنات الوحدات الحكومية وذلك للتعرف على أهمية استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي لتحقيق جودة التقارير المالية، وتقديم التوصيات للمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية للقطاع العام، وتم جمع البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها وجود أثر لتطبيق أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي الأردني على جودة التقارير المالية، وفي ضوء النتائج كانت أهم التوصيات بتوجيه الحكومة لإلزام كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية لتطبيق أساس الاستحقاق في أنظمتها المحاسبية.

5- دراسة (اللوقه،2016)بعنوان " استخدام أساس الاستحقاق الكامل بدلاً من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية " هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي بدلا من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني وأثره على التقارير المالية من خلال اختبار مدى تحقيقه للأهداف المنشودة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة المالية وعددهم 159 موظفا وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 109 موظفا وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن أساس الاستحقاق الكامل يحقق الإفصاح الكامل في التقارير المالية الحكومية ويوفر المعلومات اللازمة في قياس الأداء الحكومي ومن اهم التوصيات التي قدمت في هذه الدراسة ضرورة البدء الفوري في الانتقال الى استخدام وتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي الكامل من خلال تفعيل دائرة البحث والتطوير في وزارة المالية.

6- دراسة (Alshujairi, 2014) بعنوان "Government accounting system reform and the adoption of IPSAS in Iraq " هدفت هذه الدراسة الى البحث في احتياجات إصلاح النظام المحاسبي الحكومي في العراق من خلال اعتماد أساس الاستحقاق بناء على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ،وأستخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توزيع استبيان على مدراء وزارة المالية بالإضافة الى نائب وزير المالية في العراق وأساتذة جامعيين، وبلغ عدد العينة53عينة،وكان من أهم نتائجها أن نظام المحاسبة الحكومية في العراق بحاجة الى اصلاح بسبب الفساد ومكافحة هذا الفساد أسهل بكثير عند تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الحكومية بالإضافة الى الافتقار الى الموارد البشرية المؤهلة يعد أكبر عقبة في التحول المحاسبي بالعراق وأيضا الأنظمة التكنولوجية للبيانات ليس جيدا بما فيه الكفاية وأن تكاليف التنفيذ عالية وتشكل القوانين الموضوعة عائقا أمام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

7- دراسة (جاسم،2014) بعنوان " أنموذج مقترح لتطبيق أساس الإستحقاق فى الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح" هدفت الدراسة الى تقديم نموذج لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، وذلك من خلال توفير معلومات أساسية لازمة للتخطيط وإعداد البرامج وتحقيق الرقابة الإدارية الفاعلة كما هدفت الدراسة الى توفير الإفصاح الكافي في ظل تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، استخدمت هذه الدراسة المنهج العلمي الاستقرائي، وكانت عينة الدراسة هي الحسابات المالية في جامعة المثنى بالعراق ،وكانت نتائج الدراسة أن الأساس النقدي لا يعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للوحدة الحكومية كما أن الأساس النقدي لا يحقق الرقابة الإدارية الفعالة، كما يضعف عملية متابعة البرامج التي تنفذها الوحدات الحكومية، وأوصت هذه الدراسة الى استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي كونه يعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للوحدات الحكومية ويحقق الرقابة الإدارية الفعالة.

8- دراسة (العدمات،2012)بعنوان " إمكانية تطبيق أساس الإستحقاق في وزارة المالية الأردنية: دراسة حالة. جامعة اليرموك." هدفت الدراسة الى التعرف الى إمكانية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في وزارة المالية الأردنية والتعرف على أثر الموارد البشرية العاملة فيها على تطبيق أساس الاستحقاق ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام البيانات الأولية التي تم جمعها لغايات التحليل الاحصائي من عينة عشوائية تم توزيعها على (150) موظف من المديرين الماليين والمحاسبين والعاملين في وزارة المالية الأردنية والبالغ عددهم (306) موظف، وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثيرا للنظام المحاسبي الحكومي المستخدم في وزارة المالية الأردنية على إمكانية تطبيق أساس الاستحقاق وبنسبة (72.8%) وان هناك تأثيرا للموارد البشرية العاملة في وزارة المالية الأردنية على إمكانية تطبيق أساس الاستحقاق وبنسبة (66.8%).

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ademola et al., 2020)بعنوان " International public sector accounting standards (IPSAS) adoption and implementation in Nigerian public sector "هدفت الدراسة الى استكشاف قياسات مستوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أساس الاستحقاق واختبار التدابير المرتبطة بالشفافية المالية للحكومة المركزية واستخدمت هذه الدراسة تحليل المحتوى وتحليل عامل التأكيد (CFA) على عينة تغطي 77 دولة من 2008 الى 2015 وكانت نتائج الدراسة تشير الى أن الحكومات المركزية يجب أن تنفذ استراتيجياً المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق.

2- دراسة (Yusof and Jaafar, 2018) بعنوان " The implementation of accrual-based accounting in Malaysian public sector: Opportunities and challenges " هدفت الدراسة الى البحث في الفرص والتحديات التي يواجهها القطاع العام الماليزي في التحول من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق المحاسبي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث قام بمراجعة الادبيات السابقة المتعلقة بهذا المجال ومن أهم النتائج التي توصل اليها أنه في عام 2011 أعلنت الحكومة الماليزية عن تحولها الى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام ومازالت الحكومة الماليزية تطبق الأساس النقدي المعدل ومن المتوقع أن تكون المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق أمرا واقعا خلال عام 2021 حيث أن استخدام أساس الاستحقاق في القطاع العام سيوفر معلومات حول الوضع المالي والأصول والخصوم في الميزانية العمومية وهذه المعلومات مهمة في إدارة متطلبات التمويل، ومن أهم التحديات التي تواجه الانتقال الى أساس الاستحقاق المحاسبي خلال المراحل الأولى من عملية التنفيذ هو نقص الموارد البشرية المؤهلة وأيضا جمع البيانات وقياس الأصول وتقييمها عائقا أمام الانتقال الى أساس الاستحقاق.

3- دراسة (Babatunde, 2013) بعنوان " The effects of adoption of accrual-based budgeting on transparency and accountability in the Nigerian public sector." هدفت الدراسة الى تحديد وجود محاسبة الشفافية في نظام الموازنة بالقطاع الحكومي النيجيري وتحديداً وجود محاسبة الشفافية في استخدام وتبني موازنة الاستحقاق وتأثيرها على القطاع العام النيجيري

تم استخدام عينة من (295) مستجيبًا في القطاع العام النيجيري، تم اختيارهم من ولايات كروس ريفر وإيدو وكوارا ولاغوس التابعة للاتحاد. استخدمت هذه الدراسة معامل كارل بيرسون لإحصاءات الارتباط "R" للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين استخدام الموازنة على أساس الاستحقاق ومحاسبة الشفافية وتبني أساس الاستحقاق في بيئة القطاع الحكومي للأنشطة المادية يؤثر على الاقتصاد وتبني أساس الاستحقاق في نظام محاسبي شفاف يعطي حلولاً لمشاكل الفقر والجوع.

4- دراسة(Christiaens et al., 2010) بعوان " Accrual accounting reforms: only for businesslike (parts of) governments." هدفت الى دراسة المستويات المختلفة لتبني أساس الاستحقاق المحاسبي عبر الحكومات المركزية والمحلية للدول الأوروبية، والوصول لتفسير الاختلافات في مستويات اعتماد الحكومات الأوروبية على المعايير المحاسبية الدولية ركزت الدراسة الاستقصائية على 17 دولة أوروبية مع ما يقابلها من الولايات القضائية مما أدى إلى ما مجموعه 21 دولة وتوصلت الدراسة الى أن 68% من دول أوروبا تطبق المحاسبة على أساس الاستحقاق وهي دول ذات اقتصاد قوي مثل :المانيا وهناك ست دول تطبق الأساس النقدي، وسماها الباحث بالدول الميتة مثل: اليونان والنمسا وساكسونيا وبافاريا الحكومة المركزية والحكومية المحلية بافاريا وبادن وأبدت الدول الست رغبتها في استخدام أساس الاستحقاق.

5- دراسة (Christiaens and Rommel, 2008) بعنوان " Accrual accounting reforms: only for businesslike (parts of) governments" هدفت الدراسة الى التعرف على كيفية المحافظة على استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة عن قطاعات الأعمال وتطبيقه في المحاسبة عن القطاعات الحكومية بشكل معدل في المستقبل، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل مجموعة من السجلات الحكومية، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة الاستفادة من تجربة القطاع الخاص في تطبيق أساس الاستحقاق وتطبيقه في القطاع الحكومي بشكل معدل مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا الأساس وخاصة في مجال الابعاد السياسية.

6- دراسة (Paulsson, 2006) بعنوان " Accrual accounting in the public sector: experiences from the central government in Sweden."هدفت الدراسة الى اقتراح تطبيق أساس الاستحقاق على الموازنة بالحكومة المركزية بالسويد، حتى يصبح أساس الاستحقاق هو المطبق بالكامل على نظام المحاسبة والموازنة، وقد اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات عن طريق تصميم قائمتي استقصاء، احداهما وزعت على جميع المصالح الحكومية المركزية، والثانية وزعت على الوزارات والهيئات الحكومية، كما اعتمدت على أسلوب المقابلات الشخصية لتجميع البيانات، وتوصلت الدراسة الى أن هناك مؤشرات قوية على أن المعلومات الناتجة من المحاسبة على أساس الاستحقاق تكون أقل استخداما بالنسبة لكل من السياسات المالية العامة المتعلقة بالموازنة ووضع السياسات في وحدات القطاع الحكومي، وذلك عندما تكون الموازنة المعتمدة في إعدادها على الأساس النقدي، بينما تكون المعلومات الناتجة من المحاسبة على أساس الاستحقاق أكثر استخداماً عندما تكون الموازنة معتمدة في إعدادها على أساس الاستحقاق وأكدت هذه الدراسة أيضا أن الحكومة المركزية بالسويد تطبق حالياً المحاسبة على أساس الاستحقاق، بينما تطبق الأساس النقدي المعدل على الموازنة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية امتداداً لجهود الباحثين في هذا المجال خاصة أن الدراسات السابقة إما طبقت في بيئات مختلفة تختلف عن بيئة القطاع العام بالمملكة العربية السعودية مثل دراستي (حجو و العشي،2021؛اللوقة،2016) في فلسطين ودراسة (الجنابي،2018) في العراق، ودراسة (Babatunde, 2013) في نيجيريا أو طبقت على عينات مختلفة مثل دراسة (Alshujairi, 2014) التي طبقت على عينة مكونة من مدراء وزارة المالية بالإضافة الى نائب وزير المالية في العراق وأساتذة جامعيين و دراسة (Christiaens et al., 2010) التي طبقت على 17 دولة أوروبية مع ما يقابلها من الولايات القضائية، وتكونت عينة الدراسة من (60) موظف وموظفة، من قسم الإدارة المالية حيث تختلف مسمياتهم الوظيفية من مدققي حسابات ومحاسبين ومدراء مالية، استخدمت الدراسة كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث اختلفت الدراسة في منهجيتها عن الدراسات السابقة، مثل دراسة (جاسم،2014) التي استخدمت المنهج العلمي الاستقرائي فقط، ولقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها لأثر تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، سينصب اهتمام هذه الدراسة على القطاع العام بالسعودية من خلال إجراء الدراسة الميدانية على وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها والتي على حد علم الباحثة لم تجر من قبل دراسة من مثل هذا النوع عليها. وبالتالي فإن هذه الدراسة تأمل في المساهمة بإثراء الادبيات المحاسبية في المملكة العربية السعودية في مجال أساس الاستحقاق المحاسبي.

الاطار النظري

المقصود بأساس الاستحقاق المحاسبي

تعرف المحاسبة على أساس الاستحقاق Accrual basis بأنَّها طريقة محاسبيّة يتم بموجبها تسجيل الإيرادات حال اكتسابها وقبل استلام المدفوعات الخاصة بها إضافةً إلى تسجيل المصروفات عند تكبّدها أي قبل أن تدفع الشركة المال مقابلها ممّا يعني الاعتراف بالإيرادت التي اكتسبتها الشركة وتسجيلها في الدفاتر المحاسبيّة بغض النظر عن وقت استلام المبالغ النقديّة، كما ويتبع أساس الاستحقاق مبدأ المطابقة الذي ينص على تسجيل الإيرادات والمصروفات في الوقت الذي تحدث فيه المعاملة ويؤثر استخدام أساس الاستحقاق على الميزانيّة العموميّة حيث يتم تسجيل الذمم الدائنة والذمم المدينة على الرغم من عدم وجود إيصالات نقديّة أو مدفوعات نقديّة تقابلها، ومن الجدير بالذكر أنَّ المعايير المحاسبية الدوليّة GAAP و IFRSاتوفران إرشادات وتعليمات حول كيفيّة تسجيل البيانات الماليّة على أساس الاستحقاق.

أنواع حسابات أساس الاستحقاق:

أ- حساب الذمم الدائنة.

ب- حساب الذمم المدينة.

ج- حساب الفوائد المستحقة.

د- حساب المطلوبات الضريبيّة المستحقة.

إيجابيات وسلبيات اتّباع أساس الاستحقاق المحاسبي:

- أولًا: الإيجابيات

يوفّر أساس الاستحقاق المزيد من الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الدفاتر المحاسبيّة مع مرور الوقت ممّا يعمل على زيادة دقة وصحة المعلومات الماليّة الخاصة بالشركة وبالتالي يثق به المستثمرون نظرًا لأنَّه يعكس نتائج أكثر صحةً عن العمليات الماليّة في كل من المركز الماليّ والتدفقات النقديّة الخاصة بالشركة.

يدعم أساس الاستحقاق مبدأ المطابقة إذ يتم من خلاله تسجيل الإيرادات والمصروفات ذات الصلة في نفس الفترة التي تغطيها القائمة الماليّة أو التقرير الماليّ ممّا يؤدي إلى بيان مدى الأرباح والخسائر المتعلقة بالمعاملات الماليّة التي يغطيها التقرير الماليّ.

- ثانيًا: السلبيات

يؤدي أساس الاستحقاق المحاسبيّ في البيانات والتقارير المالية إلى تحقيق أرباح على الرغم من عدم توافر تدفقات نقديّة مقابلة لها.

قد يعكس أساس الاستحقاق المحاسبيّ نتيجة أعمال الشركة على أنَّها تحقق ربحًا بينما قد تكون تلك الشركة في الحقيقة معرّضةً للإفلاس بغض النظر عن الأرباح المعلن عنها وذلك بسبب عدم توافر تدفقات نقديّة حقيقيّة في الشركة.

يتطلب أساس الاستحقاق المحاسبيّ خبرةً محاسبيّةً حيث يمكن أن لا تتوفر لدى الشركات الصغيرة فتتجنب تلك الشركات استخدام أساس الاستحقاق في تسجيل عملياتها الماليّة وتلجأ إلى الأساس النقديّ.

الفرق بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي

تسمى الطريقة المحاسبيّة الثانية التي قد تستخدمها الشركات بدلًا من أساس الاستحقاق بالأساس النقديّ Cash Basis وتتضح الاختلافات الرئيسة بين كل من الطريقتين في النقاط الآتية:

- يعترف الأساس النقديّ بالعمليات الماليّة من إيرادات ومصروفات فقط عندما يتم تبادل النقد أي أنَّ الإيرادات تسجل عندما تتلقى الشركة نقدًا من عملائها وتسجل المصروفات عندما تدفع الشركة نقدًا، بينما يعترف أساس الاستحقاق بالإيرادات والمصاريف حال حدوثها بغض النظر عن التدفقات النقديّة.
- يستخدم الأساس النقديّ عادةً من قِبل الشركات الصغيرة والمؤسسات التي تدفع الالتزامات الضريبيّة من خلال الإقرارات الضريبيّة الشخصية الخاصة بمالكيها، بينما يتم استخدام أساس الاستحقاق من قِبل الشركات الكبيرة والتي لديها مخزون أو مبيعات ائتمانيّة آجلة.

- تفرض الضرائب على الإيرادات التي يتم الاعتراف بها في السجلات المحاسبيّة في حال استخدام الشركة لأساس الاستحقاق حيث إنَّه سيتم فرض الضرائب على الإيرادات التي لم يتم استلام النقد المقابل لها بعد، بينما يعد الأمر على العكس من ذلك في الأساس النقديّ الذي يتم فيه فرض الضرائب على ما تمَّ إنفاقه أو قبضه فعليًا.

مواد البحث وطرائقه

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على كل من:

1- **المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء نتائج الدراسات السابقة، للاستفادة منها في تحقيق أهداف الدراسة.
2- **المنهج الوصفي التحليلي:** دراسة وتحليل البيانات والمعلومات في سبيل الإجابة على أسئلة الدراسة، ودراسة مدى فاعلية وأهمية تطبيق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق في الجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة هو الجهات الحكومية التي تم اختيارها كمرحلة أولية لتطبيق أساس الاستحقاق بشكل تجريبي في المملكة العربية السعودية أما عينة الدراسة فتتمثل في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز الوطنية التابعة لها (المركز الوطني للأرصاد، المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر) والسبب في اختيار هذه الوزارة لأنها من الوزارات المهمة التي تحتوي على عدد كبير من الأنشطة منها بالإضافة الى تنوع الإدارات المالية في كل نشاط والاهتمامات المحاسبية والحسابية في كل مركز تابع لها. وتكونت عينة الدراسة من عينة مقدارها (60) موظف وموظفة، من قسم الإدارة المالية حيث تختلف مسمياتهم الوظيفية من مدققي حسابات ومحاسبين ومدراء مالية، بواقع استبانة واحدة لكل موظف وتم استرداد (59) استبانة أي ما نسبته (98.3%)، حيث بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل (59) استبانة وبالتالي فان نسبة الاستبانات المستخدمة في التحليل (98.3%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وتجدر الإشارة الى ان عملية جمع البيانات تمت خلال عام (2021).

4.4 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتمثل في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها (المركز الوطني للأرصاد، المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.
- **الحدود الزمانية:** فتتمثل في بيانات الاستبانة لعام 2021م.

4.5 أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على البيانات الأولية والثانوية، والوصول الى نتائج الدراسة وتوصياتها تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات:

1- المصادر الأولية: تم الاستعانة في معالجة الجانب الميداني من الدراسة باستبانة صممت كأداة رئيسية لمعرفة مدى فاعلية وأثر التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية.
2- المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والمقالات والمجلات العلمية وأدبيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

4.6 أداة الدراسة وطرق بناءها

بناءً على طبيعة البيانات المراد جمعها والوقت المسموح به والإمكانيات المتاحة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة هي استمارة الاستبانة، وهي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية من عينة الدراسة ليتم تحليلها والوصول إلى النتائج المحددة وقد استندت الباحثة في تصميم وتطوير الاستبانة على الدراسات السابقة التالية: (الجنابي، 2018) ، (اللوقة، 2016) وتم بناء الاستبانة في صورتها النهائية بمحاورها الأربعة (أثر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي، الاستحقاق المحاسبي وعلاقته بضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي، الاستحقاق المحاسبي وإمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للقطاع العام، مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي لدى موظفي القطاع العام) والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة بصورتها النهائية.

4.7 صدق أداة الدراسة

يقصد بالاتساق الداخلي للاستبانة مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل مفردة بدرجة المحور الذي تنتمي الية والجدول (1) يوضح معاملات الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة:

جدول 1: معاملات الارتباط بين درجات المفردات بالدرجة الكلية للمحور

تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي		الاستحقاق المحاسبي وعلاقته بضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي		الاستحقاق المحاسبي وإمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للقطاع العام		مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي لدى موظفي القطاع العام	
العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط
1	**0.751	9	**0.704	14	**0.731	19	**0.731
2	**0.739	10	**0.619	15	**0.723	20	**0.756
3	**0.722	11	**0.733	16	**0.776	21	**0.737
4	**0.688	12	**0.716	17	**0.772	22	**0.734
5	**0.634	13	**0.821	18	**0.714	23	**0.792
6	**0.708						
7	**0.712						
8	**0.792						

** دالة عند مستوى 0.01

ويتضح من الجدول (1) أن معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه جاءت جميعها دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تم حساب ثبات محاور الاستبانة الفرعية وحساب ثبات الاستبانة ككل؛ ويوضح جدول رقم (2) ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ Alpha-Cronbach.

جدول 2: ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي.	8	0.813
الاستحقاق المحاسبي وعلاقته بضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي.	5	0.809
الاستحقاق المحاسبي وإمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للقطاع العام.	5	0.794
مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي لدى موظفي القطاع العام.	5	0.82
الاستبانة ككل	23	0.801

يتضح من الجدول (2) أن الاستبيان يتميز بدرجة كبيرة من الثبات، مما يدل على ثباته وصلاحيته للتطبيق.

الأساليب الإحصائية المستخدمة لعرض النتائج وتحليلها

بناءً على طبيعة الدراسة، والأهداف التي سعت الى تحقيقها، تم تحليل البيانات التي جمعت من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام الحاسب الألي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاءات الوصفية من تكرارات ونسب مئوية لاستجابات عينة البحث على بنود الاستبانة.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوقوف على فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية.
- اختبار (T-test) للفرق بين المتوسطات، وتحليل التباين أحادي الاتجاه لدراسة أثر اختلاف الخصائص الشخصية للعينة على رؤيتهم لفاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.
- أسلوب معامل الارتباط لبيرسون، ألفا كرونباخ لحساب صدق وثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة الميدانية

خصائص عينة الدراسة

أ- النوع:

يوضح الجدول (3) توزيع العينة من العاملين بالقطاع العام في الإدارة المالية بوزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها بالمملكة العربية السعودية وفقا لمتغير النوع.

جدول 3: التوزيع النسبي للعاملين عينة الدراسة وفقا للنوع

النوع	العدد	%	الترتيب
ذكر	51	%86.4	1
أنثى	8	%13.6	2
إجمالي	59	%100	

تبين من جدول (3) أن أغلب العينة (86.4%) من الذكور مقابل نسبة (13.6%) من الاناث نظراً لكثرة عدد الموظفين الذكور في الإدارة المالية مقارنة بعدد الإناث.

ب- العمر:

يوضح الجدول (4) توزيع العينة من العاملين بالقطاع العام في الإدارة المالية بوزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها بالمملكة العربية السعودية وفقا لمتغير العمر.

جدول خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.: **التوزيع النسبي للعاملين عينة الدراسة وفقا للعمر**

العمر	العدد	%	الترتيب
من 20 حتى أقل من 30 سنة	7	%11.9	3
من 30 حتى أقل من 40 سنة	30	%50.8	1
من 40 حتى أقل من 50 سنة	21	%35.6	2
50 سنة فأكثر	1	%1.7	4
إجمالي	59	%100	

تبين من جدول (4) أن النسبة الأكبر من العاملين بالقطاع للفئة العمرية من 30 حتى 39 سنة بنسبة (50.8%) تليها الفئة العمرية من 40 حتي 50 سنة بنسبة (35.6%) وأن النسبة المئوية للعاملين تقل مع زيادة العمر لتكون أقل فئة عمرية هي 51 سنة فأكثر بنسبة (1.7%).

ج- الوظيفة:

يوضح الجدول (5) توزيع العينة من العاملين بالقطاع العام في المملكة العربية السعودية وفقا لمتغير الوظيفة.

جدول 5: لتوزيع النسبي للعاملين عينة الدراسة وفقا للوظيفة

الوظيفة	العدد	%	الترتيب
محاسب	28	%47.5	1
مدقق حسابات	13	%22	2
مدير مالي	11	%18.6	3
موظف حكومي	7	%11.9	4
إجمالي	59	%100	

تبين من جدول (5) أن النسبة الأكبر من العاملين بالقطاع للعاملين بوظيفة محاسب بنسبة (47.5%) تليها مدقق الحسابات بنسبة (22%) ثم مدير مالي بنسبة (18.6%) ثم موظف حكومي بنسبة 11.9%.

د- الخبرة:

يوضح الجدول (6) توزيع العينة من العاملين بالقطاع العام في المملكة العربية السعودية وفقا لمتغير الخبرة.

جدول خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.6: التوزيع النسبي للعاملين عينة الدراسة وفقا للخبرة

الخبرة	العدد	%	الترتيب
1 حتى 5 سنوات	15	%25.4	2
من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات	10	%16.9	4
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	18	%30.5	1
من 15 سنوات الى أقل من 20 سنة	11	%18.6	3
20 سنة فأكثر	5	%8.5	5
إجمالي	59	%100	

تبين من جدول (6) أن النسبة الأكبر من العاملين بالقطاع لفئة 11 حتى 15 سنة بنسبة (30.5%) تليها فئة الخبرة من 1 حتى 5 سنوات بنسبة (25.4%) وأن أقل فئة خبرة هي أكثر من 20 سنة بنسبة (8.5%).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة على السؤال البحثي: ما فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية؟ وللوقوف على فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية من خلال آراء العاملين بالقطاع العام تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث على العبارات الدالة على فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، وحيث يتضمن الاستجابة على كل مفردة اختيار أحد خمسة بدائل:

- أوافق بدرجة كبيرة جدا (5)
- أوافق بدرجة كبيرة (4)
- أوافق بدرجة متوسطة (3)
- موافق بدرجة منخفضة (2)
- موافق بدرجة منخفضة جدا (1)

لذا تم الحكم علي مستوى الفاعلية وذلك لكل عبارة ضمن أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت المفسر لاستجابات عينة البحث وذلك على النحو التالي:

جدول 7: سلم القياس

المتوسط الحسابي		درجة الموافقة
من	الى	
1	1.79	منخفضة جدا
1.80	2.59	منخفضة
2.60	3.39	متوسط
3.40	4.19	مرتفعة
4.20	5	مرتفعة جدا

- عرض نتائج بحث الفرضية الأولى ما أثر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية؟

ولبحث الفرضية الأولى قامت الباحثة بتخصيص 8 عبارات للتعرف على أثر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية وكانت النتائج كالتالي:

جدول 8: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو المجال الأول

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
1-يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق على توفير المعلومات المحاسبية الضرورية والدقيقة والموضوعية لإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بصورة واقعية وسليمة.	4.29	0.77	%85.8	مرتفع جدا	2
2-يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي على توفير البيانات اللازمة للرقابة الشاملة على الوضع المالي والإداري والمساعدة في مكافحة الفساد.	4.31	0.77	%86.2	مرتفع جدا	1
3-يتوافر لدى الجهة الحكومية التي أعمل بها البرامج المحاسبية التي تساعد على التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي.	2.86	1.42	%57.2	متوسط	7
4-يمتلك النظام المحاسبي الحالي القدرة على توفير متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق.	2.59	1.25	%51.8	منخفض	8
5-يساعد التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق اظهار حقيقة الوضع المالي للجهة الحكومية.	4.25	0.80	%85	مرتفع جدا	4
6-يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في توفير تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد الكشف عنها في الجهة الحكومية.	4.24	0.75	%84.8	مرتفع جدا	5
7-يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في إجراء المقارنات السنوية للمعلومات المالية بشكل دقيق.	4.27	0.69	%85.4	مرتفع جدا	3
8-يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في وجود إجراءات رقابية لضمان صحة معالجة البيانات المالية وسلامتها.	4.20	0.83	%84	مرتفع جدا	6
المجال الأول ككل	3.88	0.64	%77.6	مرتفع	

يتضح من الجدول السابق (8) أن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية (مجال تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي) مرتفعة في ضوء آراء العاملين بالقطاع العام حيث درجة الموافقة مرتفعة جدا لعدد 6 مؤشرات وأكبر المؤشرات من حيث درجة الموافقة المؤشر رقم 2 (يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي على توفير البيانات اللازمة للرقابة الشاملة على الوضع المالي والإداري والمساعدة في مكافحة الفساد) بمتوسط حسابي وانحراف معياري 4.31و 0.77 علي التوالي وتفسر الباحثة حصول هذه العبارة على الترتيب الأول الى أن التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي سوف يساعد في توفير البيانات والمعلومات المالية و الإدارية اللازمة لتحقيق الرقابة والمساعدة في مكافحة الفساد وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Alshujairi, 2014)والتي أشارت نتائجها الى أن نظام المحاسبة الحكومية في العراق بحاجة الى إصلاح بسبب الفساد ومكافحة هذا الفساد أسهل بكثير عند تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الحكومية و دراسة (جاسم، 2014) والتي أشارت نتائجها الى أن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي يعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للوحدات الحكومية ويحقق الرقابة الإدارية الفعالة.

- عرض نتائج بحث الفرضية الثانية لأي مدى سوف يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في الجهات الحكومية في عملية ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي؟

ولبحث الفرضية الثانية قامت الباحثة بتخصيص 5 عبارات للتعرف على إمكانية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من حيث ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي وكانت النتائج كالتالي:

جدول خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.9: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو المجال الثاني

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
9-يساعد الاستحقاق في ضبط القوائم المالية للجهة	4.25	0.73	%85	مرتفع جدا	2

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
الحكومية					
10-يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق في رفع كفاءه الأداء المالي والإداري في القطاعات العامة	4.17	0.75	%83.4	مرتفع جدا	4
11-يساعد الاستحقاق على تطوير قدرات الجهة الحكومية على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية	4.22	0.74	%84.4	مرتفع جدا	3
12-يساعد مبدأ الاستحقاق على توفير صورة أوضح لحصر وقياس الأصول والالتزامات	4.25	0.78	%85	مرتفع جدا	1
13-يساعد الاستحقاق على إدارة وتطوير النظام المالي بشكل دوري	4.15	0.78	%83	مرتفع	5
المجال الثاني ككل	4.21	0.67	%84.2	مرتفع جدا	

يتضح من الجدول السابق (9) أن فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية (مجال الاستحقاق المحاسبي وعلاقته بضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي) مرتفعة جدا بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 0.67 في ضوء آراء العاملين بالقطاع العام حيث درجة الموافقة مرتفعة جداً لعدد 4 مؤشرات وأكبر المؤشرات من حيث درجة الموافقة المؤشر رقم 12 (يساعد مبدأ الاستحقاق على توفير صورة أوضح لحصر وقياس الأصول والالتزامات) بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.78 وتفسر الباحثة حصول هذه العبارة على الترتيب الأول الى أن تطبيق أساس الاستحقاق سوف يساعد على تقديم صورة واضحة للأصول والالتزامات في القطاعات العامة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Jaafar, & Yusof, 2018) والتي أشارت نتائجها الى أن استخدام أساس الاستحقاق في القطاع العام سيوفر معلومات حول الوضع المالي والأصول والخصوم في الميزانية العمومية وهذه المعلومات مهمة في إدارة متطلبات التمويل.

- عرض نتائج بحث الفرضية الثالثة لأي مدى سوف يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام على إمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للعمليات المالية المحاسبية في القطاع العام؟

ولبحث الفرضية الثالثة قامت الباحثة بتخصيص 5 عبارات للتعرف على إمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للعمليات المالية المحاسبية في القطاع العام وكانت النتائج كالتالي:

جدول 10: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو المجال الثالث

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
14-يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على مقارنة الميزانية مع الأرقام الفعلية للقطاع العام.	4.24	0.82	%84.8	مرتفع جدا	3
15-يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة للأصول والالتزامات.	4.37	0.64	%87.4	مرتفع جدا	1
16-يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة الإيرادات والمصاريف.	4.29	0.70	%85.8	مرتفع جدا	2
17-يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على ووضع خطة لمواجهة المخاطر والتحديات.	4.08	0.93	%81.6	مرتفع	4
18-يساعد مبدأ الاستحقاق على تفعيل دائرة البحث والتطوير في الوزارة والمراكز التابعة لها.	4.02	0.97	%80.4	مرتفع	5
المجال الثالث ككل	4.20	0.68	%84	مرتفع جدا	

يتضح من الجدول السابق (10) تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية (مجال الاستحقاق المحاسبي وإمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للقطاع العام) مرتفعة جدا في ضوء آراء العاملين

بالقطاع العام حيث درجة الموافقة مرتفعة جدا لعدد 3 مؤشرات وأكبر المؤشرات من حيث درجة الموافقة المؤشر رقم 15 (يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة للأصول والالتزامات) بمتوسط حسابي وانحراف معياري 4.37 و 0.64 علي التوالي وتفسر الباحثة حصول هذه العبارة على الترتيب الأول الى أن تطبيق أساس الاستحقاق سوف يساعد على معرفة القيم الحقيقة للأصول والالتزامات مما يسهل على الجهات الحكومية إجراءات الرقابة ورسم السياسات المالية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخرابشة وأخرون،2020) والتي أشارت نتائجها الى أن هناك دورا لتطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي من خلال وجود علاقة ذو دلاله احصائية بين تطبيق اساس الاستحقاق وبين الأساس النقدي المستخدم وأن تطبيق أساس الاستحقاق يسهم في معرفة القيم الحقيقية للأصول والالتزامات مما يساعد الحكومة على الرقابة ورسم السياسات المالية وتحسين الأداء الحكومي.

- عرض نتائج بحث الفرضية الرابعة لأي مدى يتوافر لدى موظفي القطاع الحكومي التأهيل العلمي والمهني المناسب للتحول الى مبدأ أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام؟

ولبحث الفرضية الرابعة قامت الباحثة بتخصيص 5 عبارات للتعرف على مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لدى موظفي القطاع العام للتحول الى تطبيق أساس الاستحقاق وكانت النتائج كالتالي:

جدول 11: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو المجال الرابع

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
19-لدي معرفة كاملة بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.	3.00	1.35	%60	متوسط	1
20-توفر الجهة الحكومية التي أعمل بها للموظفين الدورات التدريبية وورش العمل المناسبة للتحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي.	2.76	1.34	%55.2	متوسط	4
21-لدي خبرة كافية في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق (أساس الاستحقاق).	2.92	1.38	%58.4	متوسط	2
22-لدي معرفة عامة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتطبيق مبدأ الاستحقاق.	2.75	1.27	%55	متوسط	5
23-لا توجد صعوبة في الوصول إلى المواد التدريبية الخاصة بتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي.	2.92	1.37	%58.4	متوسط	3
المجال الرابع ككل	2.87	1.24	%57.4	متوسط	

يتضح من الجدول السابق (11) أن فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية (مجال مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي لدى موظفي القطاع العام) متوسطة في ضوء آراء العاملين بالقطاع العام حيث درجة الموافقة متوسطة لجميع المؤشرات وأكبر المؤشرات من حيث درجة الموافقة المؤشر رقم 19 (لدي معرفة كاملة بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق) بمتوسط حسابي وانحراف معياري 3.00و1.35 علي التوالي وتفسر الباحثة حصول هذه العبارة على الترتيب الأول الى أن موظفي الإدارة المالية في الوزارة والمراكز التابعة لها لديهم الخبرة الكافية بتسجيل البيانات المحاسبية واعداد التقارير المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حجو و العشي،2021) والتي أشارت نتائجها الى أن العاملين في وزارة المالية من موظفين وإدارات عليا لديهم المعرفة والخبرة الكافية بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق .

النتائج

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. إن التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي يساعد على توفير البيانات اللازمة للرقابة الشاملة على الوضع المالي والإداري والمساعدة في مكافحة الفساد.
2. يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق على توفير المعلومات المحاسبية الضرورية والدقيقة والموضوعية لإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بصورة واقعية وسليمة

3. ان تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي يساعد على توفير صورة أوضح لحصر وقياس الأصول والالتزامات.
4. يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق في ضبط القوائم المالية للجهة الحكومية.
5. يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة للأصول والالتزامات.
6. يتوافر لدى الموظفين والموظفات العاملين في الإدارة المالية في وزارة البيئة والمياه والزراعة معرفة كاملة بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.

التوصيات والمقترحات

1. ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحالي والقدرة على توفير متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق.
2. يجب توفير البرامج المحاسبية التي تساعد على التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي.
3. يجب توفير المواد التدريبية وورش العمل للموظفين الخاصة بتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي.
4. وضع خطة عمل مناسبة ومجدولة من اجل تحديد وتنفيذ مراحل تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام مع ضرورة تحديد الجهة المسؤولة عن كل مرحلة من المراحل الأربعة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الجنابي،ع. ن. ب. 2018. اساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في اعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9، 602-623.
- الحجاوي،ح. 2004. الاصول العلميةو العملية في المحاسبة الحكومية. دار الحامد ،عمان،الاردن.
- الخرابشة،ف. ا.، الوشاح،م. ع. ا.، كلبونة،ا. ي. و شاهين،ل. م. ع. 2020. دور تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28.
- الرشيدي،م. ص. م. 2013. الدور الاعلامي للاستحقاقات المحاسبية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 1، 11.
- العدمات،ع. م. 2012. إمكانية تطبيق أساس الإستحقاق في وزارة المالية الأردنية: دراسة حالة. جامعة اليرموك.
- اللوقه،ع. ت. م. 2016. استخدام أساس الاستحقاق الكامل بدلاً من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية.
- المحاسبي،م. ا. 2019. الدليل التمهيدي لتهيئة جهات القطاع العام لتطبيق التحول الى اساس الاستحقاق المحاسبي. وزارة المالية، 1، 10.
- جاسم،ع. ن. 2014. أنموذج مقترح لتطبيق أساس الإستحقاق فى الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16، 219-239.
- حجو،م. م. و العشي،م. م. 2021. إمكانية تبني أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين (دراسة ميدانية على المحافظات الجنوبية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29.
- عبيدات،محمد،م. ر.،عويس،خليل،و. ع.،الدحيات و محمد،أ. ع. 2016. أثر تطبيق أساس الإستحقاق على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية المؤسسات الخاضعة لقانون موازنات الوحدات الحكومية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 2، 3 - 29.
- هناء،ج. أ. 2017. أهمية ا.صلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول الى اساس الاستحقاق المحاسبي -تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة- . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 8.

المراجع الأجنبية:

- ADEMOLA, A. O., BEN-CALEB, E., MADUGBA, J. U., ADEGBOYEGUN, A. E. & ELUYELA, F. 2020. International public sector accounting standards (IPSAS) adoption and implementation in Nigerian public sector. *International Journal of Financial Research,* 11, 434-446.
- ALSHUJAIRI, M. H. A. 2014. Government accounting system reform and the adoption of IPSAS in Iraq. *Research Journal of Finance and Accounting,* 5, 1-20.

- BABATUNDE, S. A. 2013. The effects of adoption of accrual-based budgeting on transparency and accountability in the Nigerian public sector.
- CHRISTIAENS, J., REYNIERS, B. & ROLLE, C. 2010. Impact of IPSAS on reforming governmental financial information systems: a comparative study. *International Review of Administrative Sciences,* 76, 537-554.
- CHRISTIAENS, J & .ROMMEL, J. 2008. Accrual accounting reforms: only for businesslike (parts of) governments. *Financial Accountability & Management,* 24, 59-75.
- HARUN, H., PEURSEM, K., EGGLETON, I. & LOCKE, S. 2016. An Integrated Model of Institution and Its Application in Understanding the Adoption of IPSAS in Indonesian Local Governments. *University of Canberra,* 61, 1-38.
- PAULSSON, G. 2006. Accrual accounting in the public sector: experiences from the central government in Sweden. *Financial Accountability & Management*.62-47 ،22 ،
- YUSOF, N. S. & JAAFAR, H. 2018. The implementation of accrual-based accounting in Malaysian public sector: Opportunities and challenges. *International Business Education Journal,* 11, 49-62

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة جميلة محمد القرني بإنجاز دراسة بعنوان: مدى فاعلية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة المهنية، لذا يرجي منكم دراسة القائمة بتمعن وتحديد اختياركم لكل فقرة بوضع علامة (✓) في الاختيار الذي يمثل رأيكم. علماً أن الدقة والأمانة في تعبئة هذا الاستبيان سيساعد في الحصول علي نتائج أكثر موضوعية، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط . ولكم جزيل الشكر.

بيانات شخصية:

الجنس : ذكر ☐ أنثي ☐

السن:

المستوي التعليمي: .....

الوظيفة: .....

الخبرة الوظيفية:

1. أقل من خمس سنوات
2. من 6الي 10 سنوات
3. 11 الي 15 سنه
4. من 16 الي 20 سنه
5. من 21 فأكثر

م	الفقرات	درجة الموافقة				
		موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
	المحور الأول: تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع الحكومي					
1	**يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق على توفير المعلومات المحاسبية الضرورية والدقيقة والموضوعية لإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بصورة واقعية وسليمة**					
2	**يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي على توفير**					

م	الفقرات	درجة الموافقة				
		موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
	البيانات اللازمة للرقابة الشاملة على الوضع المالي والإداري والمساعدة في مكافحة الفساد					
3	يتوافر لدى الجهة الحكومية التي أعمل بها البرامج المحاسبية التي تساعد على التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي					
4	يمتلك النظام المحاسبي الحالي القدرة على توفير متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق					
5	يساعد التحول من الأساس النقدي إلى اساس الاستحقاق اظهار حقيقة الوضع المالي للجهة الحكومية					
6	يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في توفير تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد الكشف عنها في الجهة الحكومية					
7	يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في إجراء المقارنات السنوية للمعلومات المالية بشكل دقيق					
8	يساعد التحول إلى أساس الاستحقاق في وجود إجراءات رقابية لضمان صحة معالجة البيانات المالية وسلامتها.					
	المحور الثاني: الاستحقاق المحاسبي وعلاقته بضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي					
9	يساعد الاستحقاق في ضبط القوائم المالية للجهة الحكومية					
10	يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق في رفع كفاءه الأداء المالي والإداري في القطاعات العامة					
11	يساعد الاستحقاق على تطوير قدرات الجهة الحكومية على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية					
13	يساعد مبدأ الاستحقاق على توفير صورة أوضح لحصر وقياس الأصول والالتزامات					
14	يساعد الاستحقاق على إدارة وتطوير النظام المالي بشكل دوري					
	المحور الثالث: الاستحقاق المحاسبي وإمكانية مقارنة الميزانية العامة للدولة مع الأرقام الفعلية للقطاع العام					
15	يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على مقارنة الميزانية مع الأرقام الفعلية للقطاع العام.					
16	يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة للأصول والالتزامات					
17	يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على عرض القيم الحقيقية والكاملة الإيرادات والمصاريف					
18	يساعد تطبيق مبدأ الاستحقاق على ووضع خطة لمواجهة المخاطر والتحديات					
19	يساعد مبدأ الاستحقاق على تفعيل دائرة البحث والتطوير في وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز التابعة لها					

المحور الرابع: مدى توافر التأهيل العلمي والمهني لتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي لدى موظفي القطاع العام؟

20	لدي معرفة كاملة بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق؟					
21	توفر الجهة الحكومية التي أعمل بها للموظفين الدورات التدريبية وورش العمل المناسبة للتحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي					
22	لدي خبرة كافية في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق (أساس الاستحقاق)					
23	لدي معرفة عامة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتطبيق مبدأ الاستحقاق					
24	لا توجد صعوبة في الوصول إلى المواد التدريبية الخاصة بتطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي					